فوق الطاولة

د. سعد بساطة

جاسوس في المؤسسة!

قرأت أن السوفييت فيما مضى اكتشفوا عميلاً لوكالة الاستخبارات الأميركية في وزارة سيادية ببلدهم؛ وظل هذا العميل لسنوات يمارس مهامه المطلوبة حتى تم اكتشافه والقبض عليه. استغرب المحققون السوفييت من ذلك العميل أنه لم يسرب معلومة واحدة لمخابرات بلده، وعندما سأله المحقق: «ما طبيعة الأنشطة التي نفذتها طوال السنوات الماضية لمصلحة الحكومة المعادية؟»، أجاب: «كانت مسؤوليتي هي هدم هذه الوزارة الحيوية وإضعافها لأقصى درجة! وقد نجحت في تنفيذ مهمتي بامتياز!». استشاط المحقق غيظاً وسأل: «كيف فعلت ذلك وأنت لم تجند أي شخص ولم تسرب أي معلومة؟»، ابتسم العميل مجيباً: «بالفعل! ولكني قمت بما هو أخطر من ذلك، فطوال الفترة الماضية ومن خلال عملي في إدارة الموارد البشرية حرصت على أن يتم تعيين الأشخاص غير المؤهلين بالمناصب القيادية في تلك الوزارة...».

هنا نتساءل: ما الذي يترتب على تعيين مدير فاشل في مؤسسة ما؟ في واقع الأمر فإن ما قام به ذلك الجاسوس يعتبر أمراً مرعباً بكل ما تعنيه الكلمة، وذلك لأن المدير الفاشل يعرف بقرارة نفسه أنه غير مؤهل، فيعمل مباشرة على البحث عن أمجاد شخصية تضمن تلميعه وإبراز صورته. نتيجة لذلك تتجه جهود المنظمة وتركيزها للصراعات الداخلية ويتم استهلاك الموارد المالية والبشرية في مشاريع للأغراض الإعلامية والمهام عديمة الفائدة عوضاً عن النمو والتحول الإستراتيجي.

ولا ننسى المدير الفاشل يرفض تعيين أي كفاءات يمكن أن تهدده؛ لذا فهو يحرص على تعيين أزلام جبناء لا يملكون الجرأة لطرح آراء مخالفة وكل ما يجيدونه تنفيذ أوامر مديرهم الفاشل.

وهنا يمكننا تخيّل مصير المشاريع المختلفة تحت قيادة إدارات ضعيفة وموظفين غير أكفاء.

ما الحل إذن؟ أول دروس تعلمناه في الهندسة الصناعية بالجامعة أن الهدف النهائي لعملية التصنيع هو ضمان جودة السلعة / الخدمة. بالماضي كانت المصانع تركز على فحص المخرجات النهائية في خطوط الإنتاج حيث تستبعد المنتجات التي تحوي مشكلات أو عيوباً حيث تضمن المؤسسة الحفاظ على سمعتها بوصول المنتجات السليمة والجيدة فقط للسوق.

ولكن تطورت الإستراتيجية لاحقاً، فبدل التركيز على المخرجات النهائية فمن الأجدر الاهتمام بالمدخلات بداية ومعالجة الخلل في المراحل المبكرة لعملية التصنيع ما يضمن لاحقاً تقليص المشكلات لتصل لحدها الأدنى.

ولإسقاط الموضوع ذاته في إدارة التوظيف بشؤون العاملين (الموارد البشرية)، بدل التعامل لاحقاً مع الموظفين أصحاب الأداء السيئ أو المديرين الفاشلين: فالأجدر هو الاستثمار بشكل جيد من خلال عملية التوظيف حيث لا يجري تعيين سوى أشخاص أكفاء أو قابلين للتدرب بغية تطوير مهاراتهم ولديهم الرغبة والمسؤولية مما سيقلل من دون شك نسبة المشكلات الوظيفية مستقبلاً بدرجة كبيرة.

ويكفينا أن الإداري العالمي الفذ «جاك ويلش» على الرغم من مهامه الهائلة كمدير تنفيذي، كان يقضي جلّ وقته في عمليات التوظيف واختيار المسؤولين. بقي أن نعلم أن ويلش هو رجل أعمال ومدير تنفيذي ومؤلف ومهندس كيميائي أميركي، كان المدير التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك العملاقة مابين عام ١٩٨١ و٢٠٠١ ولدى تقاعده حصل من الشركة على مكافأة نهاية الخدمة التي وصل مبلغها إلى ٤١٧ مليون دولار، وهي الأعلى من نوعها في تاريخ الأعمال.

من أهم الصفات المطلوبة لتوظيف شخص ما: الكفاءة والخبرة؛ مستوى الأداء؛ التكيف مع بيئة العمل؛ وقد تكون الميزة الأهم استعداده للسباحة عكس التيار في بعض الأحيان!

لذا، مهما كانت الإستراتيجيات احترافية ومتطورة، والاستثمارات هائلة وضخمة، فكل هذا سيتبخر هباء منثوراً إذا لم يتم اختيار قيادة صحيحة لديها الأمانة والكفاءة لتعمل مع فريق قوي ومتمكن. ختاماً، فأفضل طريقة لهدم منظمة ناجحة هو تعيين مسؤول فاشل!

سورية تصدر ٦٢٥ طن حمضيات و٢٠٠ طن بندورة يومياً

مزارعو الساحل اتجهوا للموز والأناناس والأفوكادو

قزيز: التصدير أهم أسباب ارتفاع الأسعار

هناء غانم

أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق أسامة قزيز أن التصدير هو السبب الرئيس لارتفاع أسعار الفواكه حالياً لأن ارتفاع أسعارها خاضع للعرض والطلب والإنتاج.

وأضاف قزيز، في حديثه لـ«الوطن» إن وضع نشرة أسعار للخضار والفواكه أمر ليس بجديد بل يعود إلى السبعينيات، علماً أن هذه النشرة ليست ملزمة للتاجر للبيع على أساسها ١٠٠ بالمئة إنما هي عبارة عن مؤشر للأسعار، موضحاً أن معظم المواد تباع وفق الطلب عليها وأن التسعيرة الحقيقية للخضار والفواكه تخضع للعرض والطلب على نوع المادة وطلبها بالأسواق سواء الداخلية أم الخارجية، وخاصة أن هناك أنواعاً من الخضار والفواكه غير قابلة للتخزين والاحتكار ولا يمكن أن نحدد كلجتة أو كمنتجين سعرها لأنها سريعة العطب، لذلك فإن الخضار والفواكه غير قابلة للاحتكار.

وأضاف قزيز إن الأسعار تخضع لتقلبات الطقس والتسعير والتخزين التصديري.. لافتاً إلى أن بداية كل موسم لأي نوع من الخضار والفواكه يساهم في زيادة الطلب عليها.. إضافة إلى ارتفاع التكاليف مثل الوقود وأجور النقل وعبوات فارغة مثل الفلين والكرتون والبلاستيك المستورد، وإضافة إلى أجور اليد العاملة وصعوبة الحصول على المواد الزراعية من الأسمدة والمبيدات حتى البذار الذي ارتفعت أسعاره ٢٠ ضعفاً، كل هذا يسهم في ارتفاع أسعار الخضار والفواكه.

وأشار قزيز إلى أن كميات الفواكه والخضار التي يتم تصديرها جيدة لمادة الحمضيات حيث يصدر يومياً إلى الدول المجاورة وبشكل وسطي نحو ٢٥ براداً وكل براد سعة ٢٥ طناً وبحسبة بسيطة نجد أنه يومياً سورية تصدر نحو ٦٢٥ طناً من الحمضيات إلى الخليج والعراق والدول المجاورة، كذلك البندورة التي لم يتوقف تصديرها ولاسيما «البندورة الساحلية» العالية الجودة حيث تصدر يومياً نحو ٢٠٠ طن إلى الخليج ولبنان وإلى مصر التي يصل استهلاك التفاح السوري فيها إلى ٨٠ بالمئة.

ولفت قزيز إلى أن ٥٠ بالمئة من الفلاحين في الساحل السوري ما عادوا يهتمون كثيراً بزراعة الخضار والفواكه بل توجهوا إلى البيوت المحمية وإلى زراعة المحاصيل الاستوائية مثل الموز الكيوي الأفوكادو والأناناس وغيرها، لأن أسعارها تزيد أربعة أضعاف عن المحاصيل الأخرى، علماً أن التكاليف والتعب لا يختلف كثيراً عن زراعة المحاصيل المذكورة، مؤكداً أنها زراعة ناجحة ويتم تصدير كميات قليل منها.

وأوضح قزيز أن ارتفاع الأسعار بالتأكيد لا يتناسب مع الوضع الحالي وبالمقابل إن معظم الخضار والفواكه خلال الموسم الحالي هي من البيوت البلاستيكية وليست موسمها الطبيعي، أي إن تكاليف إنتاجها مرتفعة لذلك يمكن للمواطن الاستغناء عن بعضها، مؤكداً أن الأسعار سوف تنخفض في موسمها وبالتالي تصبح مناسبة.

تاجر الجملة يبيع بضعف السعر!

بدوره أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه في دمشق محمد العقاد أن الأسعار بالسوق المحلية إلى انخفاض وحركة الأسواق بطيئة، مبيناً أن الطلب الخارجي على الخضراوات والفواكه قليل وخجول أسوة بالأعوام السابقة نتيجة غلاء الأسعار لدينا وقلة التوريدات، مشيراً إلى أن كل الخضار حالياً هي بيوت محمية وهو ما يساهم في غلاء أسعارها.

وحول أسعار الخضار والفواكه أكد العقاد أن أسعار الخضار في سوق الهال سجلت أرقاماً تختلف عن الأسواق والمحلات التي تبيع بالمفرق، فتاجر الجملة يشتري بالجملة ويبيع بضعف السعر، أي يشتري بـ١٠٠٠ ويبيع بـ٢٠٠٠.

وبجولة على الأسعار تبين أن سعر كيلو البندورة ما بين ٣٥٠٠-٥٠٠٠ ليرة، علماً أن سعره في سوق الهال تراوح بين ٢٠٠٠-٢٥٠٠ ليرة والخيار بين ٣٥٠٠-٤٠٠٠ ليرة، علماً أنه يباع بالجملة من ١٠٠٠ إلى ١٧٠٠، والبطاطا سعرها من ٢٥٠٠-٣٠٠٠ ليرة، أما في سوق الهال فتباع بـ٢٠٠٠ ليرة وكيلو البصل ١٠٠٠ ليرة، علماً أن سعره لا يتجاوز ٥٠٠ ليرة والفاصولياء بين ٩-١٢ ألف ليرة وتباع بسوق الهال بـ٦-٧ آلاف ليرة، والبادنجان ٤ آلاف ليرة، ويباع في سوق الهال بـ١٠٠٠ ليرة كذلك الكوسا، وسجل الفريز أعلى سعر له في سوق الهال ٣٠٠٠ ليرة ويباع بـ٥ آلاف، أما الفلفلة الخضراء سعرها في سوق الهال ٦ آلاف ليرة وتباع بـ٤ آلاف والفول الأخضر بين ٥٠٠ و١٠٠٠ ليرة ويباع بـ٢٥٠٠ والبازلاء ٣٥٠٠-٤٥٠٠ وتباع بـ٧٥٠٠ آلاف ليرة، الجزر كذلك يباع ١٣٠٠-١٥٠٠ وفي المحلات يباع بـ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة، وأعلى سعر للتفاح ٣٠٠٠ ليرة بسوق الهال وللبرتقال ١٥٠٠، لافتاً إلى أن أسعار الموز في ارتفاع. ويبقى السؤال الأكبر: أين دوريات التموين والرقابة على الأسواق؟

ضبط كميات من الأدوية البيطرية منتهية الصلاحية

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط كميات كبيرة من الأدوية البيطرية (منتهية الصلاحية) يتم نقلها من مستودعات في مدينة حماة إلى دمشق لبيعها للمربين مقدراً إجمالي الكمية بنحو ١٢٠٠ ليتر متوزعة على نحو ٦٠ كرتونة، وتمت مصادرة ١٦ كرتونة منها حتى تاريخه والعمل جار على استكمال التحري ومصادرة بقية الكميات والحالة المصادرات للمديرية العامة للجمارك ليتم تكليف اللجان المختصة إتلافها.

وبيّن أن معظم الأدوية البيطرية التي تم ضبطها مضادات حيوية وفيروسية ومعقمات ومضي على نفاذ صلاحيتها قرابة ٤ سنوات في حين قدر إجمالي غرامات هذه القضية بنحو ١٠٠ مليون ليرة.

وكانت «الوطن» قد نشرت عدة قضايا وحالات تهريب لأدوية بيطرية ومبيدات حشرية تم إدخالها عبر المنافذ غير الشرعية أو عبر المنافذ الشرعية عبر التلاعب بالبيانات الجمركية أو استغلال بعض حالات التجاوز في المنافذ الحدودية وعادة ما يكون القاسم المشترك بين معظم هذه المهربات أنها مجهولة المواصفات والمنشأ والكثير منها منتهي الصلاحية.

وعبر الكثير من المزارعين ومربي الثروة الحيوانية عن حالة الضرر التي تطول زراعاتهم أو قطعانهم جراء استخدام مثل هذه المبيدات والأدوية منتهية الصلاحية حتى هناك حالات ضرر تطول التربة نفسها.

وفي اتصال هاتفي مع رئيس دائرة البيولوجيا في مديرية الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة محمد المسالمة بيّن أن معظم الضرر الذي تسببه الأدوية البيطرية المنتهية الصلاحية يتركز في الحيوان ذاته ومعدل وصول الضرر للإنسان جراء استهلاك منتجات هذه الحيوانات يكون بسيطاً وكل ذلك يتعلق بسنوات انتهاء الصلاحية والمدة الزمنية لإنتاجها ومدى درجة السمية التي أصابت الدواء البيطري وهناك الكثير من الحالات التي تم ضبطها من أدوية بيطرية في السوق المحلية.

واعتبر أنه لا بد من تفعيل الرقابة أكثر والتحقق من سلامة وصحة الأدوية البيطرية المعروضة في السوق المحلية (العيادات والصيدليات الزراعية) إضافة للتعويل على ارتفاع معدلات الإنتاج المحلي لتغطية حاجة السوق المحلية وضمان عدم نفاذ المنتجات البيطرية غير الموثوقة، علماً أنه لدينا نحو ٦٠ معملاً وشركة إنتاج أدوية بيطرية مرخصاً لها يعمل منها نحو ٥٠ معملاً وشركة ويغطي إنتاج هذه المعامل أكثر من ٧٠ بالمئة من الحاجة المحلية.

وبالعودة للدور الجمركي في الموضوع أكد المصدر أن هناك إجراءات عقابية شديدة بحق من يدخل أو يسهل دخول أدوية مهربة أو مخالفة للمواصفات سواء كانت أدوية بشرية أم أدوية زراعية وبيطرية ويتم التعامل معها بحزم عبر كل الإجراءات التي أتاحها القانون للتعامل مع مثل هذه المخالفات قبل إحالة القضية للقضاء في حال عدم المصالحة عليها إن كان يسمح القانون بذلك وتحصيل الغرامات المالية لمصلحة الخزينة العامة، مبيناً أن الكثير من البضائع تدخل في بيانات جمركية متلاعب بها حيث يحصل المستورد أو التاجر على إجازة وبيان جمركي بإدخال كميات محددة في حين يعمل على إدخال كميات غير محدودة ويستغل هذا البيان على مدى سنوات وهناك حالياً تدقيق واسع على مثل هذه الحالات من التلاعب واستغلال للبيانات الجمركية إضافة لمزيد من التدقيق على البضائع الداخلة عبر الأماكن الحدودية والتحقق من سلامة البضائع وصحتها وتحديد منشأها وجهتها، معقباً أنه رغم ضبط هذه الكميات من الأدوية البيطرية المنتهية الصلاحية على طريق حمص دمشق عند منطقة النبك إلا أنها قادمة من مدينة حماة رغم أن منشأها أردني وتم إدخالها عبر بيانات جمركية من الحدود الأردنية السورية، وأن الأرجح في هذه القضية إدخال كميات كبيرة من هذه الأدوية إما منتهية الصلاحية وإما تم تخزينها وانتهت صلاحيتها منذ وقت طويل ومازال يتم العمل على تصريفها في السوق المحلية للمربين وأصحاب المزارع الحيوانية.

كيف اختلفت تجربة الروبل عن سيرة الليرة؟

براء ديب

«رأينا الأسوأ»، تصف هذه العبارة على لسان الإعلام الروسي موقف الجيل الأكبر إزاء الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ شهرين، اللامبالاة التي وشّت بها استطلاعات الرأي المؤيدة لبوتين، تأتي في خضمّ أقسى هجمة غربية حتى تاريخه في محاولة لعزل البلد الأكبير في العالم.

قبل ربع قرن تقريباً، واجهت روسيا أزمةً مالية مشابهة، تخلّفت البلاد عن سداد ديونها الخارجية، وانخفضت قيمة الروبل ثلاث مرات، شُلّ النظام المصرفي وانهارت أسعار النفط والخامات الأخرى.

الجيل الذي رأى الأسوأ حينها، لجأ إلى حيلة تقليدية ومبتكرة في الآن نفسه، معتمداً المقايضة في تأمين احتياجاته، حافظت البلاد على حرية الأعمال، وتبنّت سياسةً رأسمالية تفتقر إلى جوهر الرأسمالية الحديثة أي النقود.

دُفع للعمال والموظفين حينها بسلع مطلوبة (جوارب، زجاج...) حتى يسهّل عليهم مبادلتها، وتمكنت الشركات الروسية من تنمية أعمالها بإتباع النظام نفسه بشكل أكثر تعقيداً وانتظاماً، بالطبع لم تكن هذه حالةً مُثلى يُرنى لها لكنها قدمت دروساً عدة أفادت منها حكومةُ بوتين ولعل من أهمها: توسيع الاحتياطي النقدي.

نجحت الدولة بالفعل في بناء حصن مالي ضد التقلبات والعقوبات، معتبرةً بدرس الأزمة المالية وبالعقوبات التي طالت الاتحاد الروسي بعد ضمّ القرم في ٢٠١٤، لكن التعافي السريع الذي حقّقه الروبل بعد انخفاض سعر صرفه إلى النصف في أعقاب العملية العسكرية في أوكرانيا كان مفاجئاً، خاصةً في ضوء الإجراءات الدولية غير المسبوقة والتي تجاوزت ٥٥٠٠ عقوبة ضد الاقتصاد الروسي.

في بلادنا التي تعيشُ أزمةً اقتصادية منذ ١١ عاماً لا بدّ أن يستدعي هذا الانتعاش مقارناتٍ مع تجربة الليرة السورية، رغم قصر عمر أزمة الروبل الروسي مقارنةً بالليرة التي كان أداؤها أفضل في السنة الأولى من عمر الأزمة. لكن هذا القياس يصبحُ مشروعاً بالنظر إلى التصعيد الغربي الأسرع تجاه روسيا، وإذا أخذنا بالاعتبار أيضاً التنوعَ والغنى في السياسات المتبعة لضبط سعر الصرف في سورية، والتي تجعل فهمَ سرِ صعود الروبل أكثر سهولة.

حافظت الليرة في السنوات الأولى من الأزمة على أداء أفضل من الروبل في حال أخذنا المعيارَ الزمني فقط بالحسبان، إذ بلغت الخسائرُ في قيمة سعر الصرف ١٩ بالمئة في ٢٠١١ فقط، في حين خسرت الليرةُ ثلثَ قيمتها في ٢٠١٢ وثلثيها في ٢٠١٣، مع الحفاظ على قيود متراخية في تدفق القطع الصعب وخروجه.

في المقابل، اعتمدت سياساتُ تثبيت سعر الصرف على جلسات التدخل وإتاحة بيع الدولار للمواطنين؛ هذه الجهود سرعان ما تحولت باتجاه تقريب الفجوة مع السوق السوداء بدلاً من الحفاظ على قيمة الليرة عند سعرٍ معين، وهو ما أفسحَ المجال للمضاربات.

في غياب أي معلوماتٍ عن مصير الاحتياطي النقدي الذي قُدر بحوالي ١٨ مليار دولار في مُقتبل الأزمة، نجحت السلطاتُ النقدية في إعادة الثقة إلى الليرة بحلول ٢٠١٤، إذ أصبح الضخُ عكسياً وتجاوزت مشترياتُ المركزي من الدولار حجمَ المبيعات.

في العام نفسه، صعد مستوى دعم المستوردات إلى حدود ١٠ ملايين دولار يومياً، التراجعُ المتدرج في الإيرادات عوضّته الدولارات التي دخلت البلاد بطريقة غير شرعية، في المقابل جعلَ سعر الصرفُ المنخفض الصادرات السورية أكثر جاذبية.

نجح المركزي في حماية معظم أصوله في البنوك الأوروبية وأعاد توطينها وإيداعها في حساباتٍ بالبورو أو الروبل في البنك التجاري الروسي، نشطت التجارةُ مع الأردن، وزادت الواردات العراقية من سورية بمقدار ٤٠ بالمئة، كما كانت التصريحات الحكومية في بداية الأزمة متفائلة بإمكانية العثور على أسواق بديلة عن أوروبا لتصريف النفط الذي يشكل ٤٥ بالمئة من الإيرادات الحكومية.

بدأت تكلفة التعويم الموجه لليرة تتبدى في السنوات اللاحقة، فمع انحسار الجزر المسلحة التي كانت مصدراً رئيسياً للدولار، أخذت آثارُ الحرب تصبح أكثر وضوحاً على الاقتصاد، والتي تجلت في تضرر القاعدة الإنتاجية للبلاد بشكل كبير.

والجدير بالذكر أن منعكسات الحرب على الاقتصاد الكلي كانت جليةً في ألسنوات الأولى للحرب، كخسارة الإيرادات السياحية (١١٪ من الناتج المحلي) وانخفاض إنتاج النفط إلى ٢٠ ألف فقط في ٢٠١٣، فضلاً عن تقلص إنتاج القطاع الزراعي بنحو ٣٢ بالمئة مقارنة بـ٢٠١٢، وتوقف ٧٥ بالمئة من المنشآت الإنتاجية في حلب، علاوةً على صعوبةِ إرسال الحوالات إلى سورية، وغير ذلك.

تُقدم هذه الأرقام نظرةً غيرَ شاملة عن الإصابات البليغة التي تلقاها الاقتصاد في بداية الحرب فقط، والتي قابلتها نفقاتٌ استثمارية نامَزت ربعَ مخصصات الموازنة آنذاك، إضافة إلى عيوب هيكلية كصعوبة الإصلاح الضريبي الذي يشكل ٣٠ بالمئة من الإيرادات، وتراكم العجوزات وانكماش الموازنات سنةً بعد سنة، وزيادة الحاجة إلى الإنفاق لدعم المجهود الحربي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

في السنوات اللاحقة، بدأ سعرُ الصرف يصبحُ مشكلةً حقيقية، توقفت جلساتُ التدخل عبر المركزي، وبدأت البلاد تفعيلَ الضوابط المالية لتقييد الطلب والعرض ومنع تسرب العملة الصعبة إلى السوق السوداء، وهو ما لم ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية وتسبب في ارتفاعاتٍ مطّردة في الأسعار رغم الثبات النسبي في سعر الصرف.

والفرقُ بين تجربة الروبل وسيرة الليرة، هو أن الروس بدؤوا من النهاية، ففي روسيا فُعلت الحكومةُ الضوابط المالية على نطاقٍ واسع، محجّمةً شراءَ القطع الصعب وتهريبه، بعض هذه الإجراءات شملت تحديدَ عشرة آلاف دولار كحدٍ أقصى للسحب من حساباتٍ العملات الأجنبية، وحظرَ دفع فوائد السندات الروسية المملوكة للأجانب بشكلٍ مؤقت، إضافة إلى رفع سعر الفائدة إلى عشرين بالمئة، وقرار بيع الغاز للدول غير الصديقة بالعملة الوطنية.

نجحت الإجراءات في إعادة الثقة المحلية بالروبل، فوُثّبت العملةُ إلى مستويات ما قبل العملية العسكرية، وعادت ٨٠ بالمئة من الأموال التي سحبها المودعون من حساباتهم المصرفية، لتبدأ الحكومة من جديد تخفيفَ بعض القيود والإجراءات مستفيدةً من الفائض الذي يتيحه الميزان التجاري الإيجابي.

هل واءمت البلاد بين السياسة النقدية والإستراتيجية السياسية أم إن التصعيد الغربي أوحى لموسكو بشيء؟ ما يدعوه الأميركيون بالتلاعب لحماية الروبل، هو إجراء قاس وتكييف لاقتصاد البلاد مع متغيرات يعتقد الروس على الأرجح أنها طويلة الأمد، وهذه التبدلات ستتضمن كما يبدو تحولاً في العلاقات الاقتصادية نحو دولٍ أخرى، الطلاقَ المرحلي للنظام المالي العالمي، وترشيد الاستهلاك.

إذا كان من درس أعمق تعلمُنا إيّاه الأزمة المالية الروسية في التسعينيات، فهو أن المال خيالٌ جمعي الغرضُ منه حملُ عجلة الاقتصاد على الدوران، من دون قاعدة إنتاجية لا يمكن الاستفادةُ كما ينبغي من استقرار سعر الصرف، أما إدارة الاحتياطيات النقدية في الأزمات فلا يجدر أن تركزَ على تثبيت سعر الصرف فحسب، وإنما على التحوّط لدعم الإنتاج بالاعتماد على رؤية توفّق بين الاستشراف الإقتصادي والسياسي لمستقبل الأزمة، تحوطٌ كان سيسمح نظرياً بتسليف اقتصادنا المزيد من الوقت ضد التدهور المعيشي الحاصل في هذه الأيام.

يبقى أن نختم القول إن الفارق بين ما حصل في سورية ويحصل في روسيا هو أن عملتها كانت ولا تزال عملة دولية يمكن التداول فيها خارج الحدود الروسية، أما الليرة السورية وقبل الحرب فلم يكن مسموحاً التداول فيها باستثناء البيع والشراء من خلال بعض شركات الصرافة في لبنان وبعض دول الخليج، ولم يكن مسموحاً تحويلها أو التداول فيها من خلال المصارف العربية والعالمية.

استهلاك الفروج أقل بـ٤٠ بالمئة من رمضان الماضي

سعد الدين لـ«الوطن»: السورية للتجارة تشتري الفروج من الأسواق ولا تستجره كما وعدت

رامز محفوظ

بيّن رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع درجات الحرارة خلال الفترة الحالية ليس له أي تأثير مباشر على قطعان الدواجن ولا يؤدي إلى نفوقها، لافتاً إلى أن قطعان الدواجن الصغيرة بالعمر مثل الصيصان مازالت بحاجة للتدفئة بدرجة حرارة تتراوح بين الـ٢٧ و٣٥ درجة لذا يتم تشغيل التدفئة في المداجن ليلاً جراء انخفاض درجات الحرارة، في حين أن قطعان الدواجن ذات الأعمار الكبيرة لا تحتاج للتدفئة حالياً.

وكانت وزارة الزراعة قد نشرت على صفحة الإعلام الزراعي على فيسبوك بعض الإرشادات التي يجب اتباعها من قبل مربي الدواجن لتلافي تأثير ارتفاع درجات الحرارة على قطعان الدواجن وأشارت في منشورها إلى أن الارتفاع في درجات الحرارة يتسبب بخسائر كبيرة لمنتجي الدواجن بسبب زيادة عدد النفوق وتراجع كفاءة الإنتاج وخسائر في إنتاج البيض ويقلل من جودة قشرة البيضة وحجم البيضة وقدرتها على الفقس.

وبخصوص نشرات الأسعار للفروج والبيض والتي تصدر بشكل دوري عن التموين وآليات تحديدها بيّن سعد الدين أن على وزارة التجارة الداخلية أن تحصل على تكاليف الإنتاج سواء للفروج أم البيض من قبل وزارة الزراعة، لكنها لا تفعل ذلك وتقوم بوضع التسعيرة دون الرجوع لمربي الدواجن وهي في معظم الأحيان غير منصفة للمربي.

وأكد أن الوزارة تضع التسعيرة بناء على الأسعار الرائجة في السوق والتي تحدد بناء على العرض والطلب، مبيناً أن نسبة كبيرة من باعة الفروج يلتزمون بالأسعار التموينية الصادرة خوفاً من العقوبة التي أصبحت مشددة بناء على القانون رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك.

وبالنسبة لاستجرار السورية للتجارة للفروج من قبل مربي الدواجن خلال شهر رمضان بالتوازي مع زيادة الطلب عليه في صالاتها، أوضح سعد بأن السورية للتجارة لا تستجر الفروج أبداً من المربين وتقوم بشرائه بشكل مباشر من الأسواق مثل سوق الهال، وللأسف لم تقم بإبرام أي عقود مع مربين لشراء الفروج منهم رغم الوعود الكثيرة للقيام بذلك.

وبيّن سعد الدين بأن الطلب على الفروج والبيض انخفض بنسبة ١٥ بالمئة بعد مضي أكثر من عشرين يوماً من شهر رمضان قياساً للطلب في بداية شهر رمضان، لافتاً إلى أن استهلاك الفروج من قبل المواطنين خلال شهر رمضان الحالي أقل بنسبة ٤٠ بالمئة من الاستهلاك خلال شهر رمضان الماضي نتيجة ضعف القوة الشرائية وارتفاع تكاليف النقل التي ازدادت بنسبة ٥٠ بالمئة مؤخراً، منوهاً بأن نسبة لابأس بها من المواطنين يشترون الفروج بالقطعة.

وختم بالقول إنه بالرغم من خروج نسبة كبيرة من المربين عن التربية فإن إنتاج الفروج والبيض حالياً يغطي الطلب نتيجة ضعف القوة الشرائية، موضحاً أن نسبة الذين يعملون بالتربية حالياً منخفضة جداً ولا تتجاوز ٢٥ بالمئة.